

المعضلة الديمقراطية العربية بين الشرعية والسلطوية

The Arab democratic dilemma between legitimacy and authoritarianism

الأخضري إيمان *

جامعة غرداية

Imenelakhdari58@gmail.com



- تاريخ النشر: 2022/06/05

- تاريخ القبول: 2022/05/30

- تاريخ الإرسال: 2022/04/10

ملخص:

تعتبر كل من موجات التحول الديمقراطي وثورات الربيع العربي أهم عاملين من عوامل التحول الديمقراطي في الدول العربية، لكن هذا التحول الديمقراطي لم يستطع أن يستقر على المسار الصحيح المؤدي على الديمقراطية كممارسة وليس كشعارات، فأغلب الأنظمة العربية بعيدة كل البعد عن مبادئ الديمقراطية المتمثلة على سبيل المثال لا الحصر في احترام حقوق الإنسان، التداول السلمي على السلطة، الشفافية والمساءلة الشعبية، مما دفع بنا إلى وصفها بالمعضلة الديمقراطية العربية نظرا لاستعصاء الوصول إليها، وهذا راجع لعدة أسباب أهمها سلطوية الأنظمة السياسية العربية وعدم قبولها التنازل عن شرعيتها المفقودة أصلا، فدراستنا الحالية تهدف إلى تحليل واقع الأزمة الديمقراطية العربية والبحث عن أسباب التأخر العربي في مجال التحول الديمقراطي، من خلال دراسة الأنظمة السياسية العربية وأساليب تعاملها مع موجات التحول الديمقراطي المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، التحول الديمقراطي، الشرعية، السلطوية.

ABSTRACT:

The waves of democratization and the Arab Spring revolutions are considered the most important factors of the democratic transition in the Arab countries, but this democratic transition was not able to settle on the right path that leads to democracy as a practice and not as slogans, as most Arab regimes are far from the principles of democracy represented in For example, but not limited to respect for human rights, peaceful transfer of power, transparency and popular accountability, which led us to describe it as the Arab democratic dilemma due to the inaccessibility to it, and this is due to several reasons, the most important of which

* - المؤلف المرسل:

is the authoritarianism of Arab political regimes and their refusal to give up their originally lost legitimacy. Our current study aims to analyze the reality of the Arab democratic crisis and to search for the reasons for the Arab delay in the field of democratic transition, by studying the Arab political systems and their methods of dealing with the various waves of democratic transformation

Keywords: democracy, democratic transition, legitimacy, authoritarianism.

مقدمة:

خلال النصف الثاني من القرن 20، عرف العالم ما يعرف بموجة التحول الديمقراطي على مستوى الأنظمة السياسية التي لم تكن تعرف أو تعترف بمبدأ التداول على السلطة أو المشاركة في عملية صنع القرار، فانتقلت من أنظمة شمولية إلى أنظمة ديمقراطية - على الأقل من الناحية النظرية - لأن الممارسة الديمقراطية وخاصة في الدول العربية لا تعكس المعنى الحقيقي للديمقراطية، وخاصة فيما يتعلق بالتداول السلمي على السلطة أو حتى المشاركة السياسية، ولعل ما حدث في الدول العربية منذ سنة 2011 نستطيع وصفه بالموجة الجديدة للتحول الديمقراطي لأنها عكست على الأقل عاملاً أو عاملين من العوامل المؤثرة في تغيير أنظمة الحكم، خاصة ما تعلق بالعامل الخارجي منها، ذلك أن أغلب الدول العربية التي سارت على هذا الدرب لم تتخذ فيها النخبة السياسية ولا حتى المعارضة قرار التحول نحو الديمقراطية، فتبنت أغلب الدول العربية ديمقراطية عرجاء لم ترق إلى مصاف الديمقراطيات الغربية، وهذا راجع إلى عدة عوامل لعل أهمها تمسك الأنظمة العربية بالإرث التقليدي للشرعية ولا زالت تعتمد في شرعية أنظمتها على المعايير التقليدية كالكاريزما والإصلاحات التمويهية والدليل على ذلك هو تعثرها عند أبسط وأخف الأزمات التي تواجهها، وأصبحت جلها تعاني من مسألة الإستعصاء الديمقراطي أي أنها لم تستطع الوصول إلى الديمقراطية وتطبيق مبادئها، فماهي أسباب تعطل المسار الديمقراطي في الدول العربية مع أن كل الظروف والأوضاع والمتطلبات سواء أكانت على الصعيد الداخلي للدول العربية، أو الصعيد الإقليمي، أو حتى الدولي كلها تشير إلى أن الدول والأنظمة العربية أصبحت مطالبة بتبني الخيار الديمقراطي، فهي يجب أن تتخلى عن الممارسات التقليدية لاحتكار السلطة التي من شأنها إفقاد شرعية الأنظمة التي تعبر أصلاً مفقودة .

- الإشكالية: ما هي السياسات المتبعة في إدارة المرحلة الإنتقالية في الديمقراطيات العربية الصاعدة؟،

ولماذا تأخرت الأنظمة السياسية العربية عن غيرها في الوصول إلى الديمقراطية؟

- الفرضية: أغلب الأنظمة العربية تمتلك مقومات الوصول إلى الديمقراطية، وهذا التعثر في المسار الديمقراطي

يعتبر نتيجة حتمية للسياسات السلطوية.

وفي محاولة الإجابة عن التساؤل المطروح، وإثبات صحة الفرضية من عدمها، استعنا بالمنهج الوصفي لأننا

استعرضنا حال الديمقراطية في الدول العربية، بالإضافة إلى المنهج التاريخي، حيث تتبعنا مسار التحول الديمقراطي في

الدول العربية، دون إغفال اقتراب تحليل النظم الذي حللنا فيه استراتيجية الأنظمة السياسية في التعامل مع التحول الديمقراطي.

للإجابة عن هذه التساؤلات سوف نقسم دراستنا إلى ثلاثة محاور كالتالي:

1- المحور الأول: مقارنة مفاهيمية (الديمقراطية، التحول الديمقراطي، والشرعية)

2- المحور الثاني: الانتقال الديمقراطي في الدول العربية والمقاربة التنموية.

3- المحور الثالث: أنظمة الحكم العربية وجدلية إدارة الانتقال ومقاومة التغيير.

المبحث الأول: مقارنة مفاهيمية (الديمقراطية، التحول الديمقراطي والشرعية)

يعتبر هذا المبحث مدخلا مفاهيميا لموضوع الديمقراطية والتحول الديمقراطي، حيث تناولنا فيه مفاهيم كل من الديمقراطية كمطلب أول، التحول الديمقراطي كمطلب ثاني، وأخيرا الشرعية كمطلب ثالث

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية

مع نهاية الحرب الباردة وبروز النظام الدولي الجديد، لجأت أغلب الدول إلى التخلي عن الأنظمة الدكتاتورية وتبني أنظمة ديمقراطية تعترف بمبادئ حقوق الإنسان والتعددية والتداول السلمي على السلطة، فما المقصود بالديمقراطية؟ الديمقراطية كلمة يونانية مركبة من جزأين، الجزء الأول Demos وتعني الشعب، والجزء الثاني Kratos وتعني حكم أو سلطة. وبذلك تصبح الديمقراطية مصطلحاً يُطلق على شكل للحكم يتولى فيه الشعب الحكم، وبعبارة أوضح هي حكومة الشعب أو الحكم بواسطة الشعب¹.

ولكي يطلق على أي نظام أنه ديمقراطي يجب أن تتضمن ممارساته ما يلي:

1- وجود قواعد أساسية لما يُطلق عليه مبدأ "الاستقلال الديمقراطي"، بمعنى أن يتمتع الأفراد بحقوق

متساوية، ومن ثم يكون عليهم التزامات متساوية في تحديد الإطار الذي يولد الفرص المتاحة لهم أو يحد منها.

2- ضرورة توافر حقوق وحريات اجتماعية واقتصادية تماشياً مع الحقوق السياسية، أي يجب أن تكون

ديمقراطية شاملة لكل الجوانب ولا تقتصر فقط على الممارسة السياسية.

3- ضرورة فسح المجال أم الرقابة والمساءلة الشعبية لأجهزة الدولة (خاصة السلطة التنفيذية)

4- التداول السلمي على السلطة وفتح المجال الواسع أمام المشاركة السياسية.

إذن فالديمقراطية هي الضوابط التي تحكم العملية السياسية بغية توسيع نطاق المشاركة والممارسة السياسية، بالإضافة إلى العدالة التوزيعية، وتعدد المؤسسات الممارسة للسلطة من أجل منع الاستبداد، حيث أن تركيز السلطات بيد شخص واحد أو هيئة واحدة يخلق نظاماً شمولياً أو ديكتاتورياً أو سلطوياً، لذلك يجب توزيع السلطة على هيئات

¹ -Philip P.Wieiner, Dictionary of the History of Ideas (New York: Charles Scribners Sons, 1973), p.652.

وسلطات ترأب بعضها البعض وتمنع استحواء إحداهما على السلطة وفي هذا الإطار يلعب مبدأ الفصل بين السلطات دور أساسي على المستوى الدستوري لتحقيق هذه الغاية .

فالأسلوب الذي يُطبق في ممارسة السلطة هو الذي يحدد النمط الذي تسير عليه الدولة، فإذا كان النظام يتيح بشكل أو بآخر مجالاً لممارسة السلطة أطلق عليه صفة الديمقراطية، فهي توصيف لطبيعة النظام السياسي وليست شكلاً لنظام الحكم، فقد يكون النظام السياسي "الديمقراطي" ليبرالياً أو اشتراكياً يستند إلى التعددية الحزبية، أو يتسم بوجود حزبين كبيرين أو حتى حزب واحد مسيطر والأمثلة التطبيقية عديدة على ذلك، وتعد المشاركة آلية النظام الديمقراطي وقاعدته النظرية وإطاره الحركي.

المطلب الثاني: مفهوم التحول الديمقراطي

نظراً للأهمية البالغة التي أصبحت تعنى بها الديمقراطية على صعيد العلاقات الدولية، فقد رهنّت العديد من الدول علاقاتها وتعاملاتها الدولية بهذا المبدأ، حيث أصبح ورقة ضغط من قبل المنظمات الدولية والدول على حد سواء، لذلك أصبح لزاماً على كل الدول تبني النهج الديمقراطي، لكن التغيير من النظام الدكتاتوري أو السلطوي يمر بمسار يصطلح عليه بالتحول الديمقراطي

المقصود بمصطلح التحول الديمقراطي هو المرور أو الانتقال من حالة إلى أخرى، وبما أن الديمقراطية مرتبطة بالمجتمعات البشرية بصفة عامة، وبالظاهرة السياسية بصفة خاصة، فإن العديد من العلماء يعتبرون أن التغيير له أسباب وآليات ونتائج، حيث يشير مفهوم التغيير السياسي إلى التحول في البنى والعمليات السياسية بما يؤثر على توزيع وممارسة القوة السياسية¹.

وعندما يرتبط مفهوم التحول بالديمقراطية، فهو تغيير شكل النظام من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، وفيما يلي أهم التعارف التي تناولت التحول الديمقراطي:

يعرفه "تشارلز أندريان": بأنه التحول من نظام إلى آخر أي تغيير النظام القائم، وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، وعملية التحول تعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة لكل نظام وهي البعد الهيكلي والبعد الثقافي والسياسات، وهذه التغييرات ناتجة عن وجود تناقضات بين الأبعاد المذكورة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها².

بينما يعرف "روسو" عملية التحول الديمقراطي بأنها عملية اتخاذ قرار فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة وهي: النظام، المعارضة الداخلية والقوى الخارجية، حيث يحاول كل طرف إقصاء الأطراف الأخرى، ويشير مفهوم التحول

¹ - طعنية أحمد، دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص 08.

² - عبد الحليم أحمد إيمان، التحول الديمقراطي والأمن القومي مع التطبيق على مصر والعراق (1991-2005)، رسالة ماجستير، القاهرة، 2008، ص 07.

الديمقراطي إلى التحول والانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي¹، وقد حدد مساراً للتحول الديمقراطي يشمل أربع مراحل تبتدئ بمرحلة تحقيق الوحدة الوطنية، حيث يتم من خلالها الاتفاق على النهج السياسي الجديد المراد اتباعه، تليها مرحلة الإعداد وهذه المرحلة بالذات تعتبر مرحلة جد حساسة في المسار نحو الديمقراطية، حيث تعرف صراعاً بين النخب الجديدة والنظام السياسي القائم، وإذا لم تدر هذه المرحلة بحكمة فإن عملية التحول الديمقراطي سوف تبوء بالفشل، ويعود المجتمع إلى الحالة الأولى التي قد تكون أكثر سوء من البداية، أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة اتخاذ القرار الديمقراطي والعمل على تحقيق مبادئ الديمقراطية، وفي هذه المرحلة يتم التحضير لإعادة صياغة مهام وصلاحيات مؤسسات الدولة، وأخيراً مرحلة التعود على النظام الديمقراطي، لأن القرار الديمقراطي ليس بالضرورة أن يكون قرار نابعا من السلطة الحاكمة، فقد يكون النظام السياسي مجبراً على اتخاذ القرار، ففي هذه المرحلة يبدأ النظام في تغيير ملامحه والاستقرار على الممارسة الديمقراطية.

ويراد من خلال عملية التحول الديمقراطي تحول السلطة القائمة على أساس حكم الشعب، وهذا يشمل المساواة والمشاركة في عملية التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.²

إذن فعملية التحول الديمقراطي تهدف إلى تغيير النظام السلطوي بنظام قائم على الديمقراطية، وذلك عن طريق إما السلطة السياسية أو حركات المعارضة أو قوى خارجية، بصرف النظر عن الوسيلة المؤدية إلى ذلك سواء أكانت سلمية أو غير ذلك، وتشمل عملية التحول ثلاث نقاط رئيسية هي:

1- الانتقال من وضع استبدادي إلى آخر ديمقراطي

2- تتم من خلال عملية تدريجية.

3- وسيلة للوصول إلى الديمقراطية وليست مستقر الديمقراطية.³

إذن التحول الديمقراطي هو تغير الموازين لصالح الشعوب ممثلة في قوى المجتمع المدني إذ تبدو الصلة واضحة بين هذا الأخير والتحول الديمقراطي، حيث يعتبر الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري نفسه للديمقراطية، وبالتالي حسب الطرح السابق فإن عملية التحول تعرف مشاركة فواعل جديدة في النظام السياسية تساهم في دفع الإصلاحات لإعادة ضبط النظام السابق، أو تغييره ككل

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن عملية التحول الديمقراطي تتطلب إعادة تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية نحو بيئة حضارية، وهذا يدعو بدوره إلى بناء الهياكل المؤسسية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعني الانتقال من النموذج الكلي الشمولي القائم على هيمنة الدولة على كافة المجالات السياسية والاقتصادية

¹ - فرجاني أبو العزلم خيرى، التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري، ص 06.

² - المدني توفيق، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مجلة المستقبل العربي، 2011، ص 129.

³ - فرجاني أبو العزلم خيرى، المرجع السابق، ص 09

والإجتماعية إلى نموذج يظهر نوعاً من التنازل عن طويق السيطرة التقليدية على مختلف القطاعات دون التخلي عنها تماماً من حيث المبدأ¹.

- أنماط التحول الديمقراطي

المقصود بالأنماط هنا هو الطرق والأساليب التي تتم من خلالها عملية التحول الديمقراطي، حيث أن التجارب الديمقراطية عبر العالم أثبتت وجود عدة أنماط وأشكال لتبني قرار التحول الديمقراطي، وتختلف هذه الأنماط باختلاف خصوصية الدول والمجتمعات والأنظمة السياسية.

- أولاً: التحول من أعلى (القيادة السياسية)

نكون أم هذا النمط من التحول الديمقراطي في حالة قيام النخبة الحاكمة باتخاذ قرار الإصلاحات والتعديلات التي من شأنها أن تكون بادرة لتغيير شكل النظام السياسي من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي خاصة فيما يخص الممارسة والمشاركة السياسية، وهذه من خلال ملاحظتها لعدم الرضا الشعبي، وتراجع هيمنة وسيطرة بل وحتى سمعة النظام مقارنة بظهور قوي للمعارضة²، وقد يصل النظام القائم في هذه الحالة لمرحلة انهيار شرعيته التي تعتبر عاملاً من العوامل الداخلية المهمة وذات التأثير البالغ على قرار ومسار عملية التحول الديمقراطي، لذا يأخذ النظام المبادرة بالتحول ويدخل أو يعد بإدخال إصلاحات، سواء لرغبة النظام في القيام بالتحول الديمقراطي أو لامتصاص الأزمة من خلال ميكانيزمات لمد سيطرته وسيادته السياسية، وبالتالي قد لا يكون الدافع إلى الإصلاح هو الإرادة الفعلية للتحول نحو النظام الديمقراطي .

وسواء أتت هذه المبادرة الإصلاحية من طرف قيادة عسكرية أو مدنية فإن هذه القيادة عادة ما تحتفظ لنفسها بالحق في التنافس على السلطة وعدم تهديد مصالحها وامتيازاتها، ولذلك فإن التحول من أعلى غالباً ما ينتج عنه ما يسمى "الديمقراطية المقيدة"، فكثيراً ما يشرع النظام في هذه الحالة إلى اتخاذ بعض الخطوات التحريرية مع إفساح قدر من الحريات السياسية كحرية التعبير وتخفيف القيود على الصحف مع الاحتفاظ بحق جماعة النخبة السلطوية في الدخول في العملية السياسية وعدم تهديد مصالحها، هذه الديمقراطية المقيدة يراها البعض عائقاً أمام وضع إصلاحات سياسية تهدد مصالح النخبة السلطوية.

ثانياً: التحول عن طريق التفاوض (الإحلال التحولي)

إذ يتم التحول الديمقراطي من خلال مبادرة النظام السلطوي والقوى المعارضة بهدف التوصل إلى أسس مشتركة للتخلي عن النظام غير الديمقراطي وإقامة نظام ديمقراطي بديل، وذلك من خلال انخراط النظام الحاكم في حوار مثمر

¹ - الشويري يوسف، الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي اليات الانتقال، مؤلف: مدخل إلى الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص54.

² - أحمد منصور بلقيس، الأحزاب السياسية والتحولات الديمقراطية : دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة 2004، ص 29.

مع القوى السياسية المختلفة، وذلك رغبة في الوصول إلى ميثاق يحافظ على مصالح كل القوى السياسية الفاعلة ومن ثم الوصول إلى نظام ديمقراطي¹.

وترجع أسباب تبني القيادة السياسية والقوى الموازية لهذا القرار نتيجة فقدان النظام القائم لشرعيته واختيار إيديولوجيته، بالإضافة إلى دخول الدولة في سلسلة أزمات إجتماعية واقتصادية يصعب على النظام حلحلتها، مما يحتم على الدولة اللجوء إلى أطراف خارجية سواء عن طريق التدخل العسكري أو إعانات إقتصادية التي تلقي هي الأخرى بظلالها على حتمية السعي في تبني النهج الديمقراطي من خلال ما يعرف بالمشروطة السياسية، مما يدفع النظام نحو القبول بالدخول في مفاوضات مع القوى الاجتماعية المعارضة والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، ومن ناحية أخرى قد تندفع تلك القوى نحو هذا المسار وقبول المفاوضات نظراً لعدم قدرتها على الإطاحة بالنظام القائم وإحلاله، وهو ما يطلق عليه هنتجتون الإحلال التحويلي² Transformation Replacement، وقد يكون هذا ناتج إما عن ضعف في التنظيم أو محدودية الإمكانيات المتاحة أو أن قدرة النظام القائم لا تزال تملك القدر الكافي من القوة التي تمكنه من البقاء والاستمرار.

- ثالثاً: التحول من أسفل (التحول الإحالي)

المقصود بالأسفل هنا هو الشعب، أي أن قرار التحول الديمقراطي يأتي نتيجة للضغوط الشعبية متمثلة في المظاهرات والإحتجاجات الشعبية المطالبة بالإصلاحات التي وعد بها النظام القائم، كما أنه يتسم بضعف القيادات القائمة على النظام في مواجهة القوى المعارضة بالقدر الذي يسمح للقوى المعارضة بالإطاحة بالنظام القائم. وعادة ما يكون الحافز الرئيسي لهذا النمط من عملية التحول الديمقراطي بروز دلائل على تدهور سلطة النظام التسلسلي وتحرك قوى المعارضة لاستغلال هذا التدهور، حيث إن النخب المعارضة لا تتمتع بالقوة الكافية التي تمكنها من فرض التغييرات التي ترغب فيها، وأن سلطة وقوة النظام التسلسلي قد تدهورت بالدرجة التي لا تمكنه من قمع المعارضة بصورة حاسمة.

من جهة أخرى يمكن أن تدور الأسباب المؤدية إلى هذا النمط حول وفاة الديكتاتور الحاكم والذي يعتبر القوة الرئيسية في النظام، حيث تؤدي وفاته إلى ضعف النظام القائم، ومن ثم ظهور الصراعات وأعمال الشغب والاضطرابات، ويعتبر هذا النمط من التحول أكثر الأنماط عنفاً نتيجة للتصادم بين القاعدة والقمة، كل طرف متمسك بمطالبه ويعتبر نفسه أحق بالسلطة من الطرف الآخر، فنادراً ما يؤدي تغيير النظم التسلسلية عن طريق التعبئة الجماهيرية والضغط الشعبية إلى قيام نظم ديمقراطية ليبرالية مستقرة، بل يبقى هناك احتمال لأن تنتكس النظم

¹ - Allan Ciglar and Burdett Loomis, Interest Group Politics (Washington DC: Congressional Quarterly Press, 1995), p 10.

² - غيورغ سورنسون: الديمقراطية والتحول الديمقراطي السيورورات والمأمول في عالم متغير، ترجمة عفاف البطاينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2015، ص 58.

الجديدة وتحل محلها أشكال جديدة من النظم التسلطية، ولن يحدث أي تقدم تجاه ترسيخ العملية الديمقراطية -وفقاً لنمط التحول الإحلالي- إلا إذا تضمنت المرحلة الانتقالية مفاوضات واتفاقات بين نخب النظام التسلطي ونخب المعارضة، بيد أن هناك احتمالاً قوياً أن يؤثر ذلك سلباً على الديمقراطية، فمرد ذلك أن الاستقرار المستقبلي مؤسس على منح ضمانات للنخب الحاكمة القديمة لحماية امتيازاتها ولمنع أية مساءلة عن أية جرائم خلال الحكم التسلطي، وبالتالي فإن الاتفاقات والمواثيق بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة قد تقود إلى ديمقراطيات محدودة¹.

رابعاً: نمط التحول بدوافع خارجية

ويحدث هذا النمط من التحول الديمقراطي نتيجة لدخول النظام القائم في أزمات متتالية سواء على الصعيد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو كلها مجتمعة، فعامل التدخل هنا قد يحمل منحنيين، منحى قسري ومنحى ذاتي، فيتحقق الأول نتيجة لتدخل دولة أجنبية أو مجموعة من الدول تحت غطاء المجتمع الدولي وحماية حقوق الإنسان إلى التدخل القسري في هذه الدولة بغية التخلص من النظام السلطوي القائم على أساس أو افتراض أنه فقد شرعيته ومبررات بقائه، والأمثلة على ذلك كثيرة أهمها ما حدث ولا زال يحدث مع الدول العربية مثل العراق، ليبيا..، أما المنحى الثاني فيتحقق نتيجة للجوء النظام القائم إلى الإستدانة الخارجية بهدف الخروج من الأزمات التي يواجهها وغالباً ما تكون الوجهة المقصودة هي المؤسسات المالية الدولية، لكن هذه الأخيرة تلعب دوراً مهماً في تبني القرار الديمقراطي عن طريق ما يعرف بالمشروطة السياسية، أي تقديم قروض وإعانات لكن بمقابل إحداث إصلاحات تمس الجوانب السياسية والاقتصادية بالخصوص أي التوجه إلى الديمقراطية وإقتصاد السوق كمبدأ من مبادئ الحكم الراشد التي تنادي بها المؤسسات المالية الدولية.

المطلب الثالث: مفهوم الشرعية

من أجل الوصول إلى الديمقراطية المنشودة لابد للدول أن تمر بمسار التحول الديمقراطي الذي يتطلب عدة مبادئ من أجل أن يكون في سياقه السليم، لعل أهمها هو ضرورة تخلي الأنظمة السلطوية أو الدكتاتورية عن شرعيتها القديمة القائمة على الإنجازات التاريخية أو الكاريزما أو الإيديولوجية، وتبني شرعية قانونية مصدرها القانون والرضا الشعبي. تعددت التعاريف التي تتناول مفهوم الشرعية، إلا أنها في معظمها تتناولها بالربط والتوافق ما بين الحكومة والمجتمع، فالشرعية هي التعبير عن حالة الرضا والقبول التي يبديها المواطنون الخاضعون كصفة تنسب لنظام ما وكيفية ممارسة السلطة فيه، وتمثل قاعدة قانونية للسلطة، تفترض وحدة فعلية بين السلطة والمجتمع، من خلال عدة طرق تتمثل في التقاليد أو بعض المواقف العاطفية، أو عن طريق الاعتقاد العقلاني بقيمة، أو بسبب قيامه بسياسات تعد قانونية أو شرعية مقبولة وممارسة فعلية للأهداف المشتركة بينهما، وترتبط بالسيادة، والمساواة، والشعور بالوطنية، والعدالة

¹ - Gary A. Strdiotto and Guo .; Gerado L.Munch and Carol Skalnik Leff " Modes of transition and Democratization : south America and Eastern Europe in comparative perspective " , comparative politics , vol. 29 , No. 3 (April 1997) , p. 350.

الاجتماعية، فهي صفة للسلطة القائمة على إجماع عام، ويعتبر النظام الحاكم شرعياً عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة

والحكومة التي تراعي التوجهات والمطالب الشعبية تتمتع بصفة الشرعية، وكل حكومة عداها تكون غير شرعية، وفي إمكان الأفراد تقييم شرعية نظامهم السياسي أو عدم شرعيته، من خلال توافق القيم مع بعضها البعض -قيم الأفراد وقيم النظام السياسي-، فالوظيفة الرئيسية للشرعية هي على وجه التحديد تبرير القوة القسرية، وبالتالي فإن حجم مساحة الحرية الممنوحة للنظام السياسي في ممارسة السلطة السياسية مرهون بمدى الرضا الشعبي عن شرعيته¹.

وقد عرف الفكر السياسي والممارسة السياسية أكثر من مصدر للشرعية، وهذا التنوع والاختلاف في مصادر الشرعية دليل على إمكانية انتقال السلطة وتحولها وفق تحول مصادر شرعيتها، وتحول أيديولوجية النظام السياسي الذي تقوم عليه السلطة.

على اعتبار أن الدستور هو الإطار العام للشرعية والمشروعية، ومواجهة المتطلبات الأساسية لحقوق الأفراد عند ممارسة الشرعية مع البقاء في السلطة، ومع اعتبار أن للدستور دور مهم في الدولة والذي يكمن في تأسيس الشرعية الدستورية وضمان حقوق الإنسان، فتمتع الأفراد بحقوقهم وحررياتهم لا يتحقق إلا بوجود سلطة عامة تتولى تنظيم المجتمع وتعمل على تحقيق التوازن بين متطلبات الفرد من جهة، وضوابط الجماعة من جهة أخرى، حيث يتدخل الدستور بوجه أخص في مسألة وضع الأسس التي يتقيد بها المجتمع، كما أنه يحدد مجالات وحدود السلطة العامة، وهو ما يؤسس لمبدأ التوازن بين الحرية والسلطة بهدف تفعيل ميكانيزمات الديمقراطية².

وتعرف سلطة الدولة على أنها توظيف جميع أجهزة الحكم فيها من مؤسسات ودستور وقوانين وقيادة سياسية لتعمل كمنظومة متكاملة من خلال نظام ديمقراطي تعددي يكرس مبدأ تداول السلطة واحترام الدستور، فجوهر السلطة (سلطة الدولة) هو ممارسة العنف وللدولة وحدها الحق في احتكاره، وتبرر ذلك بموجب العقد الاجتماعي الذي يتنازل الأفراد فيه عن جزء من حرياتهم في مقابل توفير الأمن والعدالة، والعنف بمختلف أشكاله لم يتطور بشكل واضح ومشروع إلا في إطار سلطة الدولة، واستمرار وجود الدولة رهين بوجود هذه السلطة التي تتسم بأنها ظاهرة اجتماعية وسياسية وقانونية ومؤسسية³.

¹ - الحسيني محمد طه حسين : ماهية مبدأي الشرعية والمشروعية ومصادرها، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد الأول، 2019، ص 23.

² - بولمكاحل أحمد، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة -، 2015، ص 29

³ - جاسم محمد زكرياء، عنف الدولة : عبء الشرعية وعبء المشروعية دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة، مؤلف جماعي بعنوان العدالة الإنتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية والإقتصادية، ط1، ألمانيا، 2018، ص 133.

أما فيما يخص دولة السلطة فالأمر مختلف، لأن أجهزة الحكم فيها من مؤسسات ودستور وقوانين وتشريعات تعمل في منظومة واحدة لصالح السلطة الحاكمة، وفي نظام دولة السلطة تنعدم مظاهر الديمقراطية.

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي والمقاربة التنموية

كما رأينا في المحور الأول، فإن عملية التحول الديمقراطي تتحكم فيها وتحددها العديد من العوامل منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي، ومن بين أهم العوامل التي تتحكم سواء في قرار أو مسار التحول الديمقراطي هي المقاربة التنموية.

المطلب الأول: سياسات المؤسسات المالية الدولية

إن إشكالية التنمية في العالم الثالث وخاصة في الدول العربية بحكم الخصوصية الجغرافية والديموغرافية ترتبط بعوامل مختلفة، منها ما هو تراكم الظروف الداخلية والإقليمية وحتى الدولية، ومع ظهور الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في منتصف القرن الماضي وتوجه معظم دول العالم إلى النهج الديمقراطي والتخلي عن مبادئ الأنظمة السلطوية، لكن الرغبة الحقيقية في التحول الديمقراطي لم تنبع من صميم المجتمعات العربية، فصدرت لها الديمقراطية دون مراعاة خصوصيتها، وذلك من خلال برامج وشروط المؤسسات المالية الدولية والدول المانحة، أي أن معظم الدول العربية في القرن الماضي انتهجت مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بناء على إملاءات المجتمع الدولي، وبالتالي تولدت لديها ديمقراطية عرجاء أو كما يعرف بالأنظمة الهجينة أي أنها لا تصنف ضمن الأنظمة السلطوية ولا ضمن الأنظمة الديمقراطية لأنها لم ترق بعد إلى شروط وأساسيات ومبادئ الديمقراطية.

ومن خلال اتساع النطاق المتنوع للظروف الاقتصادية والسياسية للدول العربية، يتضح الاختلاف في العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية من حكومة إلى أخرى، وبالنسبة لهذه المؤسسات المالية، فإن هته الدول - باستثناء دول الخليج العربي - تندرج تحت فئة الدول متوسطة الدخل، وعلى الرغم من الاختلافات الواضحة بين العلاقات المالية بين الدول والمؤسسات المالية الدولية، إلا أن هناك نقطة مشتركة بين كافة دول المنطقة، وهي تأثير المؤسسات المالية الدولية المستمر وبدرجة ملحوظة على السياسات التنموية واستراتيجيات التنمية على المستوى القومي فيها¹، وتعتبر المؤسسات المالية الدولية ومن أهمها البنك العالمي وصندوق النقد الدولي أكبر مصدر لتمويل عمليات التنمية في العالم، حيث يصل حجم الإقراض منها إلى ما بين 30 مليار و50 مليار دولار سنوياً، كما تقوم هذه المؤسسات المالية الدولية وخاصة المؤسسات المذكورتين بأدوار مختلفة تتمثل في توفير القروض، والمنح للحكومات، وذلك لصالح مشاريع محددة، أو التصرف في مجال الإصلاحات السياسية².

1 - النقاش غازي عبد الرزاق، "التمويل الدولي (العمليات المصرفية)"، دار وائل للنشر، ط3، 2006، ص 95.

2 - فليح حسن خلف، "التمويل الدولي"، مؤسسة الوراق، ط1، 2004، ص 102.

المطلب الثاني: تأثير المؤسسات المالية الدولية ودورها في إدارة التنمية في الدول العربية

لم تكتف المؤسسات المالية الدولية بإصلاحات الجيل الأول، بل سعت إلى تكريس مبادئ الجيل الثاني من الإصلاحات بغية الوصول بالدول النامية إلى مصاف الدول المتقدمة خاصة فيما يخص مؤشرات التنمية المستدامة والاستغناء عن العامل الخارجي في السعي للتنمية.

أ - برامج الجيل الأول للإصلاحات الاقتصادية: شملت هذه الإصلاحات واقتصرت على الجوانب الإقتصادية فقط، فسعت إلى تقديم قروض وإعانات في مجال التنمية الإقتصادية

ب - برامج الجيل الثاني: ركزت المؤسسات المالية الدولية على إن إشكالية الحكم الراشد والديمقراطية، لأنها في نظرها تعتبر معززة ومكملة لنتائج الجيل الأول، وترتبط ببرامج الإصلاحات ارتباطا كبيرا بقضايا الحكم والسياسات المرتبطة به، من خلال إصلاح الأنظمة السلطوية عن طريق ما يسمى بالحكمة أو الحكم الراشد، وقد استخدم هذا المفهوم في نهاية ثمانينيات ق 20، وقد شاع في أدبيات الإدارة العامة والسياسات العامة والحكومات¹، ويحمل هذا المفهوم في طياته بعدين رئيسين، حيث يعكس الأول فكر البنك العالمي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم، أما البعد الثاني فيتعلق بالجانب السياسي للمفهوم أي أن هذه المؤسسات تسعى إلى حث الدول أو الأنظمة السلطوية على تبني الخيار الديمقراطي وتطبيق مبادئ الحكم الراشد، لأن هذه الأخيرة لا تكون ولا تتحقق إلا في ظل الأنظمة الديمقراطية.

ومن الأسباب الداعية إلى الجيل الثاني نذكر محدودية نتائج الجيل الأول، اقتصر الجيل علي تحسين الجوانب الإقتصادية، وإغفال الجانب السياسي الذي يتحكم بشكل كبير في عملية التنمية المستدامة، فمن هذه الأسباب ظهرت الحاجة إلى الجيل الثاني المتعلقة بمنظومة إدارة الحكم ومحاربة الفساد، ممارسة السلطة والمساءلة، الإطار المؤسسي وكفاءة الأنظمة السياسية.

وحسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة " فان الحكم الراشد هو عبارة عن ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات من خلال آليات وعمليات ومؤسسات تتيح للأفراد والجماعات تحقيق مصالحها، وقد ظهر هذا المفهوم سنة 1989 في منشورات وتقارير البنك الدولي عن كيفية تحقيق التنمية ومحاربة الفساد²، وخاصة في برامج الإصلاح للبنك الدولي، حيث تم اشتراط الربط بين الكفاءة السياسية المتعلقة بالتخلي عن الأنظمة السلطوية الحكومية ومشكل التنمية المستدامة، ووفقا لذلك فان السياسات الاقتصادية تحتاج إلى بيئة سياسية ديمقراطية ومنفتحة، تكفل العدالة والمساواة.

1 - أحمد حشيش عادل، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، جامعة الاسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص 75.

2 - فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص 108.

من خلال تجربة السياسات التنموية في الدول العربية التي تعتمد على الإعانات الدولية، تبين أن هذه الدول تعرضت لظاهرة ما يسمى بالدولة الهشة بطريقة يتم بواسطتها عرقلة جهود الإصلاحات الاقتصادية، حيث نشأت سلطات شرعية غير قادرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية والتي لا تتسجم مع السلطات العليا، وتضخم السلطات غير الرسمية والتي هي مؤسسات وهيئات متشابهة الأهداف ومتعارضة الاختصاصات، وكل هذا ينعكس على عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الضروري للإصلاحات، بالإضافة إلى الاستقرار السياسي، التأييد الشعبي، احتواء المقاومات التي تنمو في وجه الإصلاحات، كما إن للظروف المبدئية دور كبير في النجاح، وإن الإصلاحات الجذرية تشكل من خلال التجربة والاختلاف في معدلات النمو وسياسات التنمية يعود إلى اختلاف الظروف المبدئية للإصلاحات

يمكننا القول بأن عملية التخطيط للتنمية الشاملة يجب أن تكون في بيئة سياسية ديمقراطية ومنفتحة والهدف من ذلك هو من تدعيم المسار الديمقراطي والخروج من بؤرة الأنظمة السلطوية التي لا تعترف بالحقوق والحريات غير أن تحقيق نتائج هذه العملية المعقدة نسبياً يتطلب تظافر الجهود بين الأنظمة السياسية والمجتمع المدني، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، لأن العمل المشترك وتظافر جهود القطاعات المذكورة سابقاً يمكن إستراتيجية التحول الديمقراطي من خلق بيئة تنموية ناجحة.

وبالنسبة للمسار الديمقراطي في الدول العربية، فقد أصبحت ضرورة مراجعة مفهوم إدارة السلطة من الضروريات، خاصة بعد أن وضعت عملية التحول الديمقراطي فيها تحت المجهر من قبل المؤسسات المالية الدولية والمجتمع الدولي ككل، وهو ما أدى إلى إعادة تهيئة السلطة والإدارة لصالح المواطنين، وذلك من خلال إسناد دور أساسي للإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤسس للنمو وتضمن شروط التنمية¹.

ولقد تدخلت الأنظمة السياسية في أغلب الدول بجملة من الإصلاحات في هذا النطاق استجابة لمقتضيات المرحلة، لكن دون أن تكون هناك قفزة نوعية في سياق الممارسة الديمقراطية والسبب وراء ذلك كامن بشكل جوهري في مواصلة التعامل مع الإصلاحات بعقلية تقليدية موحدة بتعدد مكوناتها، وأهم مظاهر هذه العقلية الإصلاحية هي ما يمكن أن نسميه عدم رغبة السلطة في تقسيم السلطة، وهذه العقلية تتخذ من البيروقراطية مسنداً لها، وعلى هذا الأساس، يعتبر التحول الديمقراطي في المنطقة العربية محكوم بفكرة تركيز السلطة، وهو ما أسس لبيئة غير ملائمة لعملية التنمية المستدامة من خلال خلق صدام لا يزال قائماً حتى وإن كان غير مبرر بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الحرية من خلال إعطاء الأولوية للتنمية واعتبار الحرية عاملاً معطلاً لها²، في حين أن هناك علاقة سببية ونتيجة حتمية قائمة على التأثير والتأثر المتبادل بين التنمية والحرية، بدليل أن تعطيل الحرية السياسية إلى حد الآن في الدول النامية ساهم ولا يزال يساهم بشكل مباشر في تعطيل التنمية.

1- أندراوس عاطف وليم، "التمويل الدولي والإدارة المالية الدولية"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2008، ص 90.

2 - حسين نبيل: مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 37، مارس 2019، ص 41.

وبما أن مبدأ الديمقراطية قائم في الأساس على مبدأ الحرية والاستقلالية ولو النسبية، فقد تم التعامل معها ومع ضرورة تطويرها من طرف السلطة بحذر شديد، رغم أن الأنظمة السياسية في الدول العربية تدعي الالتزام الكامل بتحقيق التنمية، ومن هذا المنطلق، لم تبادر الدول، من حيث المبدأ بإصلاح أنظمتها السياسية من تلقاء نفسها، بل جاءت أهم الإصلاحات نتيجة لإملاءات من طرف المؤسسات المالية الدولية وخاصة البنك وصندوق النقد الدوليين، وذلك في إطار مخططات إعادة الهيكلة منذ ثمانينيات القرن الماضي، فكان إصلاح الأنظمة لديها، إصلاحاً بالقرض وليس بحكم الإرادة¹، وربما مثل هذا عامل نفور من جانب الأنظمة السياسية اتجاه ذلك الإصلاح، وكانت النتيجة هي التناقض في الإشادة بمبادئ الديمقراطية دون اللجوء الفعلي إلى الممارسات الحقيقية التي تعكس التوجه أو التحول الديمقراطي، فكل الإصلاحات التي قامت بها أغلب الدول العربية لا تعدو أن تكون إصلاحات سطحية لا تعكس الهدف الحقيقي للديمقراطية.

المبحث الثالث: أنظمة الحكم وجدلية إدارة الانتقال ومقاومة التغيير

يطرح مفهوم التغيير في الأنظمة السياسية العربية، إشكالاً على مستوى تبني عملية التحول الديمقراطي من عدمها، ويعزى بعض من هذا الإشكال إلى طبيعة الخلفية السياسية لكل نظام سياسي فأغلب الأنظمة العربية هي أنظمة سلطوية لا تعترف بمبادئ الديمقراطية وخاصة فيما يخص المشاركة السياسية والتداول السلمي على السلطة.

المطلب الأول : توجهات الأنظمة السياسية العربية بعد أحداث 2011

الإصلاح السياسي، باعتباره آلية لتغيير ولبنة للتحول الديمقراطي، فإنه يمارس في الدول الديمقراطية بصورة آلية وسلسلة تامة لأنه يستهدف إشراك أكبر قدر من المواطنين في العملية السياسية ومعالجة نقاط ضعف الأنظمة السياسية لتكون أكثر كفاءة وفاعلية، بينما الدول التي تحكمها أنظمة سلطوية تتسم بالجمود السياسي، نتيجة لتغيب المجتمع المدني ومكوناته في العملية السياسية، لكن الملاحظ في أغلب الدول العربية أنها لم تتبن عمليات الإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي إلا بعد شعورها بخطر أنظمتها السياسية الخالدة في الحكم وهو أحد الموجبات الداخلية للثورات.

لقد شهدت معظم الدول العربية، وخصوصاً بعد أحداث ما يعرف بالربيع العربي سنة 2010، العديد من التطورات التي كان لها الأثر الكبير في بلورة وصياغة الإطار العام للسياسات الداخلية، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الإصلاحية، فكل المتغيرات الدولية والإقليمية تؤثر بشكل أو بآخر بالسياسات الداخلية لهذه الدول فضلاً عن التغييرات التي شهدتها أغلب الأنظمة العربية.

فمن خلال موجات الإصلاح السياسي التي شهدتها أغلب الدول العربية نجد أن هناك علاقة طردية بين التحول الديمقراطي وعملية إدارة التغيير التي تعثرت فيها جل الدول العربية ذلك لأن هذه الإصلاحات لم تأت من الرغبة

1 - الحبيب سهيل: الأزمة الإيديولوجية العربية وفعاليتها في مازق مسارات الانتقال الديمقراطي ومآلاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2017، ص 120.

الملحة للأنظمة السياسية بل نتيجة للعدوى الديمقراطية أو الديمقراطية المحمولة، وبالتالي فعملية الإصلاح في العالم العربي هي عملية ضرورية جداً وذلك لأن الأنظمة السياسية الحالية في العالم العربي لم تعد تتناسب مع التطورات السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي¹، والأصل هو ضرورة الاستفادة من هذه الأوضاع ومحاولة كسب الشرعية الضائعة من أغلب الأنظمة السياسية، ولأن السبب الذي كان يضمن للنخب الحاكمة الاستمرار في الحكم وفي السلطة بهذا الشكل مثل ويشرع لها احتكار السلطة لثلاثة عقود أو عقدين لم يعد مقبول في مرحلة العولمة الديمقراطية، لأن العالم ككل يمر بمرحلة انتقالية جديدة .

وتعتبر الإنتفاضات العربية الأخيرة محصلة ونتيجة حتمية لتشابك مجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى العوامل الخارجية التي كان لها الدور المساعد والمؤطر لهذه التغييرات التي شكلت تهديدا صريحا لبنية الدولة التسلطية في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية، لذلك كان لهذه الإنتفاضات دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية.

المطلب الثاني: أزمة إدارة المرحلة الإنتقالية في الدول العربية

تعتبر ثقافة الحوار من أهم العناصر الأساسية التي يجب أن تطبع ما يسمى بالمرحلة الإنتقالية التي تتوسط المرحلة السابقة وهي النظام التسلطي والهدف المرجو الوصول إليه وهو الديمقراطية، فهي تعتبر ركيزة عملية الإصلاح السياسي، فبالحوار تبني الثقة بين الأفراد والنظام السياسي، ذلك أن أساس شرعية الأنظمة السياسية هو قياس مدى الرضا الشعبي فيها، ويتأتى ذلك من خلال تفعيل المشاركة السياسية وحقوق الإنسان²، هذا بالإضافة إلى أن عملية التحول الديمقراطي، تستدعي تشريع قانون ودستور، ينظم السلطات ويفصل بينها بغية الحد من ظاهرة الإستئثار بالسلطة المطلقة التي تطبع الأنظمة السياسية العربية على اختلاف أنماطها، فحتى أكثر الدول العربية انفتاحا لا تمنح مساحة كافية للممارسة الديمقراطية وهي في أبسط صورها التداول السلمي على السلطة والانتخابات النزيهة، وهته القوانين من شأنها جعل كل مؤسسات الدولة خاضعة لها، حيث أن تضخم مستوى الاستبداد السياسي والاستفراد بالرأي في العديد من الدول، يرجع إلى غياب المؤسسات الدستورية، التي تأخذ على عاتقها ضبط نزعات الاستفراد والغطرسة وأشكال الحكم السلطوي³.

وعملية التحول الديمقراطي لا يمكن أن تتحقق بمجرد التصريحات أو الخطوات التكتيكية المقبولة شعبيا. وإنما هي بحاجة إلى دستور يترجم إرادة الإصلاح ويجعل مؤسسة الدولة في إرادتها منسجمة والإرادة العامة للأمم، فعملية

1 - بوسوزني مارشا بريشتاين وأنجريس ميشال بينر: السلطوية في الشرق الأوسط - النظم الحاكمة والمقاومة- ترجمة : طلعت غنيم حسن، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2014، ص 114.

2 - أحمد تهامي عبد الحفي: إدارة المرحلة الإنتقالية بين استراتيجيات الفاعلين وتحديات الواقع - دراسة تقويمية لتجربة دول الربيع العربي-، جامعة الإسكندرية، 2017، ص 94.

3- الحمد جواد : إدارة المرحلة الإنتقالية ما بعد الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، الأردن، 2012، ص 17.

التحول الديمقراطي بحاجة دائماً إلى قاعدة قانونية، وهذه القاعدة هي الدستور الوطني الذي ينظم العلاقات ويحدد المسؤوليات¹، والقانون هو المرجعية الوحيدة لمعالجة كل المشاكل والأزمات، وكل أجهزة الدولة ومؤسساتها، ينبغي أن تكون خاضعة لمقتضيات القانون ومواد الدستور، وبالتالي فإن مشروع التحول الديمقراطي، يقتضي توفر مرجعية دستورية، وشفافية في الأداء والسياسات، وخضوع كل قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسة الدولة إلى القانون والدستور².

بما أن المجتمع المدني هو الحاضن الرئيسي لعملية التحول والانتقال الديمقراطي، فمن أجل ضمان العبور إلى الديمقراطية بسلام وبأقل الأضرار الممكنة وجب على الدول العربية أن تغير نظرتها وتعاملها مع مؤسسات المجتمع المدني فيها، فمن المعوقات التي قد تبطئ أو حتى تبتز عملية الانتقال الديمقراطي هي عدم وجود مؤسسات المجتمع المدني الضاغطة على المؤسسات الحاكمة³، وفي هذا الإطار تشير جل الإحصاءات الرسمية أن أنواع مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية تكاد تنحصر في مراكز التنمية والخدمة الاجتماعية، ومراكز الرعاية الاجتماعية، والجمعيات الخيرية، أو سياسية بيد أن الاهتمام بقضية أو مسألة مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية والسياسات التحديتية للأنظمة السياسية يساعد بشكل كبير في عملية إدارة المرحلة الإنتقالية.

كما أن الدول العربية، ولكي تحقق مرادها وجب عليها الابتعاد عن سياسة الإقصاء والتهميش التي تتبعها خاصة بالنسبة للمعارضة، التي لا تعدو أن تكون معارضة صورية لا هدف لها سوى التبطيل للأنظمة، مما يطرح إشكالية بناء مشروع الإصلاح والنهضة حيث لا تملك قوى وتيارات التغيير داخل الدول العربية مشروعاً للإصلاح والنهضة يستجيب لتطلعات الشعوب وأهدافها في التحرر والتنمية في حين أن الهدف الحقيقي من وجود المعارضة في أي نظام سياسي هو تحقيق التوازن في الدولة، حيث تعتبر المعارضة في الدول الديمقراطية التي تمارس فعلاً مبادئ الديمقراطية كقوة موازية للنظام السياسي.

- مقاومة التغيير (إشكالية الشرعية)

لا يخفى على أي متتبع للأوضاع العامة في الدول العربية مدى التوتر الذي يطبع العلاقة بين السلطة الحاكمة والأفراد، ولعل أكبر دليل على ذلك هو مدى الإحتجاجات التي شهدتها أغلب الدول العربية منذ 2016 وإلى غاية الساعة، لكن النخب السياسية لم تُظهر إلا القدرة، ولا الرغبة في معالجة المشكلات الاجتماعية، بل

1 - البدوي ابراهيم، المقدسي سمير، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 120.

2 - بعلبكي أحمد وآخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 83.

3 - بلعيفة أمين وزوامية عبد النور: أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الإستقرار الاجتماعي في المنطقة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، جامعة تيزي وزو، 2019، ص 290-291.

بالعكس، اتبعت سياسة التهذئة وإبقاء الوضع على ما هو عليه، ما يؤدي إلى تقويض السلم الاجتماعي¹، ما ينتج عنه اتساع الهوة بين الحكّام والمحكومين. مما قد يولد تزايداً لعدم الإستقرار السياسي الذي تشهده أغلب الدول العربية. إن السياسات التي تتبعها الأنظمة السياسية في الدول العربية لا تترجم مساعيها في تعزيز شرعيتها وذلك لغياب الآليات الديمقراطية التي تكفل وتضمن التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إنما تكتفي بتعزيز سلطتها من خلال الممارسات السلطوية، وترجم هذه الممارسات في الدساتير العربية التي تنص في غالبيتها على مبدأ الفصل بين السلطات وخاصة فيما يخص السلطتين التشريعية والتنفيذية لكن الممارسة الفعلية للسلطة تبرز أن الكفة غالباً ترجح لصالح السلطة التنفيذية، وهو ما يعتبر طبعاً خلافاً في المعايير الديمقراطية عن خلل في إدارة العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لمصلحة الأخيرة، مع تركيز خاص على دور رئيس الدولة في إدارة العملية السياسية، فمسألة مركزية الحكم تعبر بشكل واضح عن مسألة الشرعية السياسية.

وفي هذا الإطار، قد لجأت العديد من الأنظمة العربية إلى تعددية سياسية مقيدة، وذلك في حدود الدائرة الضيقة التي رسمتها للمشاركة التي تضمن إمكانات تداول السلطة شكلياً، مما يعني أن استقرار الأنظمة السياسية العربية مرتكز على سلطة الإكراه وممارسة سيطرة فعالة عبر القسر لتطويع كل الأطياف السياسية تحت سلطتها بما فيها التيار الإسلامي الذي شكل لفترة من الزمن وخاصة في بدايات الربيع العربي وبدايات الإصلاحات السياسية قوة موازية للنخب الحاكمة²، والدليل على ذلك هو صعود كل التيارات الإسلامية واكتسابها تأييداً شعبياً غير مسبوق، مما دفع بالأنظمة السياسية العربية إلى التعامل معها باستراتيجيتين، الأولى هي استراتيجية الإحتواء كما فعل النظام السياسي التونسي، أما الإستراتيجية الثانية فهي الإقصاء والقضاء عليها كما حدث في النظام المصري. نظراً لأن عملية التحول الديمقراطي في أغلب الدول العربية لم تكن من صميم إرادة الحكام والحكومات ولا حتى الشعوب العربية، لأن هذه الأخيرة لم تكن تسير وفق أجندة ديمقراطية منظمة، بل كانت تسير وفق توجهات داخلية وخارجية أرادت الوصول إلى نقاط محددة بالأنظمة السياسية، فإنه يتوجب على الأنظمة العربية تبني وضمان انتقال ديمقراطي سلس وخالي من الفوضى والأزمات، وذلك من خلال عدم بتر وقطع الطريق أمام المسار الديمقراطي³، ومحاولة تقبل التغيير والسعي إلى شرعنة أنظمتها من خلال التركيز على تطوير آليات قانونية دستورية لإضفاء الشرعية على أنظمتها، بالإضافة إلى فسح المجال للممارسة والمشاركة السياسية الفعلية، كما أنها مطالبة بتبني خطط جادة للتنمية المستدامة قائمة على خطط التنويع الإقتصادي والإبتعاد عن السياسة الريعية أو التبعية للمؤسسات المالية الدولية.

1 - بوسوزني مارشا بربشتاين وأنجريس ميشال بينر: السلطوية في الشرق الأوسط - النظم الحاكمة والمقاومة - ترجمة: طلعت غنيم حسن، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2014، ص 64.

2 - فكري مروة: القوى السلطوية الإقليمية واحتواء التحول الديمقراطي - حالنا السعودية وروسيا، مجلة سياسات عربية، العدد 36، يناير 2019، ص 14.

3- Greene, Amanda, 2016. "Consent and Political Legitimacy," in David Sobel, Peter Vallentyne, and Steven Wall (eds.), Oxford Studies in Political Philosophy, Oxford: Oxford University Press, pp. 71-97

الخاتمة:

تعتبر الشرعية الركيزة الأساسية في استقرار وثبات الأنظمة السياسية، لأن هذه الشرعية تمنح الأنظمة السياسية مبررات وجودها وبقائها، من خلال المؤسسات القانونية والدستورية، التي تجعلها تبعد عن أسباب الإكراه والتعسف في استعمال السلطة، وهو ما يفسر لجوء الأنظمة السياسية العربية إلى التمسك بالسلطوية في مقابل تبني الشرعية، مما يلقي بظلاله على مسار التحول الديمقراطي في هذه الدول الذي يبقى متعثراً، ومن خلال التجارب الديمقراطية العربية نستطيع التمييز بين فئتين، الفئة الأولى هي الدول التي تأثرت بنتائج وتداعيات الربيع العربي بشكل مباشر، أي أن التغيير فيها كان نتيجة حتمية للمطالب الشعبية الداخلية - دون إغفال العامل الخارجي - فتباينت درجة التكيف من دولة إلى أخرى، ففي الحالة التونسية مثلاً نستطيع أن نقول أن التحول الديمقراطي عرف بداية جيدة بعيدة عن العنف وعدم الاستقرار، بالإضافة إلى إستجابة النظام السياسي إلى متطلبات التغيير، لكن سرعان ما بتر هذا المسار ووصلت تونس إلى حالة من الإنسداد السياسي وهذا راجع إلى غياب الحوار والثقافة السياسية الحقيقية، وعلى النقيض من ذلك، عرفت عدة دول عربية على غرار ليبيا وسوريا واليمن أوضاعاً غير مستقرة، ولم تستطع إلى حد الساعة الخروج من بوتقة اللاأمن، وهذا نتيجة لسوء إدارة المرحلة الإنتقالية.

في المقابل هناك دول عربية لم تشهد ثورات داخلية، لكنها أصبحت مطالبة بالإصلاح السياسي وتبني المسار الديمقراطي نتيجة للمتطلبات الداخلية والإقليمية، لكنها لم تحسن التعامل مع مكتسبات الثورات، فلم تستغل الفرصة من أجل التغيير الذاتي لتجنب تكرار سيناريوهات الدول التي سبقتها، وكل ما قامت به هو مجموعة من الإصلاحات لا ترقى إلى متطلبات وتطلعات شعوبها ولم تلتزم بمبادئ التحول الديمقراطي، وبالتالي فهي مطالبة بتدارك الأمر والتفكير الجدي في تبني الديمقراطية.

• الاقتراحات

- الأخذ الفعلي بمبدأ الفصل بين السلطات وخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية
- رسم الرؤى والأهداف بالإستناد إلى دراسات تحليلية يتم من خلالها تحديد الأولويات التنموية على المستويين المحلي والقومي.
- تطوير آليات الرقابة على مؤسسات وأجهزة الدولة .
- إشراك المجتمع المدني في الإشراف على عملية التنمية والأخذ بمسار التحول الديمقراطي في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وتتبع مراحل إنجازها.
- الحرص على فسخ المجال الكافي لحرية للمجتمع المدني وذلك من أجل التشارك على المستويين المحلي والوطني من أجل المساءلة الداخلية والخارجية .
- الشروع في الإصلاحات من داخل النظام دون انتظار قرارات وإملاءات المؤسسات المالية الدولية وقروضها التضمينية التي تشترط في الغالب شروطاً تكاد تعود في كثير من الأحيان بنتائج عكسية على الدول المعنية نظراً لكونها ورقة لعب رابحة في يد المؤسسات المالية الدولية.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

- 1- البدوي ابراهيم، المقدسي سمير، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 2- الحبيب سهيل: الأزمة الإيديولوجية العربية وفعاليتها في مازق مسارات الانتقال الديمقراطي ومالاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، 2017.
- 3- الحسيني محمد طه حسين : ماهية مبدأي الشرعية والمشروعية ومصادرها، مجلة العلوم القانونية، جامعة بغداد، العدد الأول، 2019.
- 4- الحمد جواد : إدارة المرحلة الإنتقالية ما بعد الثورات العربية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط1، الأردن، 2012.
- 5- أحمد تهامي عبد الحي: إدارة المرحلة الإنتقالية بين استراتيجيات الفاعلين وتحديات الواقع - دراسة تقييمية لتجربة دول الربيع العربي -، جامعة الإسكندرية، 2017.
- 6- الشويري يوسف، الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي اليات الانتقال ،مؤلف: مدخل إلى الديمقراطية في الوطن العربي، ط2، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 7- الكتبي ابتسام واخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 8- المدني توفيق، ربيع الثورات الديمقراطية العربية، مجلة المستقبل العربي، 2011.
- 9- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2004.
- 10- بعلبكي أحمد واخرون، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 11- بولمكاحل أحمد، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، أطروحة دكتوراه في القانون العام، جامعة الإخوة منتوري - قسنطينة -، 2015 .
- 12- بوسوزني مارشا بريشتاين وأنجريس ميشال بينر: السلطوية في الشرق الأوسط - النظم الحاكمة والمقاومة- ترجمة : طلعت غنيم حسن، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2014.
- 13- بلعيفة أمين وزوامية عبد النور: أزمة الشرعية في الأنظمة السياسية العربية وانعكاساتها على الإستقرار الاجتماعي في المنطقة، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، جامعة تيزي وزو. 2019. ص 290-291.
- 14- جاسم محمد زكرياء، عنف الدولة : عبء الشرعية وعبء المشروعية دراسة تأصيلية تحليلية ناقدة، مؤلف جماعي بعنوان العدالة الإنتقالية في افريقيا مظاهر تفكيك الأنظمة السلطوية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات السياسية والإستراتيجية والإقتصادية، ط1، ألمانيا، 2018.
- 15- حسين نبيل: مؤشر الدولة الهشة في الرأي العام العربي، مجلة سياسات عربية، العدد 37، مارس 2019.
- 16- فرجاني أبو العزائم خيرى، التحول الديمقراطي في النظام السياسي المصري.
- 17- فكري مروة: القوى السلطوية الإقليمية واحتواء التحول الديمقراطي - حالتا السعودية وروسيا، مجلة سياسات عربية، العدد 36، يناير 2019.

18- عبد الحليم أحمد إيمان، التحول الديمقراطي والأمن القومي مع التطبيق على مصر والعراق (1991-2005)، رسالة ماجستير، القاهرة، 2008.

19- طعينة أحمد، دور المؤسسة التشريعية في دعم التحول الديمقراطي - حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
ثانيا باللغة الأجنبية:

1- Allan Ciglar and Burdett Loomis, Interest Group Politics (Washington DC: Congressional Quarterly Press, 1995), p 10.

2- Cohen, Joshua, 1997a. "Deliberation and Democratic Legitimacy," in Deliberative Democracy, James Bohman and William Rehg (eds.), Cambridge: MIT Press, pp. 67-91

3- Cohen, James and Charles Sabel, 2005. "Global Democracy?" New York University • Journal of International Law and Politics, 37(4): 763-797

4- - Greene, Amanda, 2016. "Consent and Political Legitimacy," in David Sobel, Peter Vallentyne, and Steven Wall (eds.), Oxford Studies in Political Philosophy, Oxford: Oxford University Press, pp. 71-97.

- Gary A. Strdiotto and Guo .; Gerado L.Munch and Carol Skalnik Leff " Modes of transition and Democratization : south America and Eastem Europe in comparative perspective " , comparative politics , vol. 29 , No. 3 (April 1997) , p. 350.